محمد عبود: تعليق استيراد الدواجن لن يؤثر على الإنتاج الوطني ونطالب وزارة الداخلية باتخاذ إجراءات استباقية

المغرب يعلق استيراد الدواجن من البرتغال بعد تفشي أنفلونزا الطيور

فاطمة ياسين

أعلن المغرب عن إجراء احترازي جديد يهم تعليق استيراد الدواجن ولحومها، وجميع مشتقاتها من البرتغال عقب تسجيل حالات إصابة بأنفلونزا الطيور شديدة العدوى في هذا البلد الأوروبي.

وجاء في مراسلة وجهها المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية إلى السلطات البرتغالية، أن قرار التعليق يشمل الدواجن الحية واللحوم، والمنتجات المشتقة من لحوم الدواجن، والبيض وأعلاف الحيوانات. وأوضح المكتب في مراسلة توصلت «الصحراء المغربية» بنسخة منها، أن الاستثناء يخص فقط الأعلاف التي خضعت لمعالجة حرارية كفيلة بالقضاء على الفيروس، شريطة أن تكون مرفوقة بشهادة صحية مسلمة من السلطات المختصة تثبت خضوعها لهذا الإجراء.

وكانت المديرية العامة للصحة في البرتغال قد كشفت، أخيرا، عن رصد بؤرة لأنفلونزا الطيور شديدة الضراوة داخل مزرعة دجاج بياض بضواحي لشبونة.

وفي هذا الصدد قال محمد عبود، رئيس الجمعية الوطنية لمربي الدجاج، إن قرار تعليق استيراد الدواجن ومشتقاتها من البرتغال، على خلفية تفشي أنفلونزا الطيور شديدة الضراوة، لن تكون له انعكاسات على الإنتاج الوطني على المدى القريب.

وأوضح عبود أن المغرب استورد خلال السنة الحالية حوالي أربعة ملايين من أمهات الدواجن، وهو رقم يفترض أن يتيح إنتاج أزيد من 12 مليون كتكوت، غير أن هذا الفائض، بحسب قوله، «لا ينعكس على أرض الواقع»، نتيجة اختلالات في التنظيم وضعف المراقبة. وأضاف المتحدث أن متابعة الإعلام الدولي تظهر أن الوباء لا يقتصر على البرتغال، بل يمتد أيضا إلى إسبانيا خصوصا عبر الطيور المهاجرة، ما يزيد من مخاوف المربين في ظل هشاشة القطاع وغياب هيكلة فعلية له. كما نبه إلى أن عددا من الكتاكيت يتم إنتاجها خارج الضوابط القانونية من طرف مفاقس غير معتمدة.

وطالب رئيس الجمعية وزارة الداخلية ولجان اليقظة باتخاذ إجراءات استباقية لحماية الإنتاج الوطني، مستحضرا تجربة سنة 2015 حينما سجلت حالات أنفلونزا الطيور بالمغرب ولم يتم الإعلان عنها إلا في أواخر 2016. وشدد عبود على أن الفلاح الصغير والمتوسط يظل المتضرر الأول من هذه الأوضاع، في حين يتحمل المستهلك المغربي في النهاية كلفة مضاعفة لأسعار الدجاج، وهو ما اعتبره نتيجة لـ«سوء تدبير مخطط المغرب الأخضر للقطاع، وغياب رؤية واضحة من طرف الوزارة والفيدرالية، على حساب صغار المربين».

وحسب خبراء في المجال، فإن هذا «الوضع يطرح بإلحاح ضرورة إعادة هيكلة قطاع الدواجن بالمغرب بما يضمن حماية المربين الصغار والمتوسطين، وضمان استقرار الأسعار للمستهلك، كما يبرز الحاجة إلى يقظة مستمرة وإجراءات استباقية لتفادي أي تداعيات صحية أو اقتصادية لأنفلونزا الطيور».

إدانة قمع الأصوات المعارضة واستغلال «اللاجئين» بمخيمات تندوف أمام مجلس حقوق الإنسان

ندد مدافعون صحراويون عن حقوق الإنسان، أول أمس الأربعاء، خلال الدورة الـ60 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، بقمع الأصوات المعارضة وبالاستغلال السياسي للسكان المحتجزين في مخيمات تندوف (جنوب غرب الجزائر) التي تتمركز فيها جماعة «بوليساريو» الانفصالية.

وفي مداخلة له ضمن النقطة الثانية من النقاش العام، أثار مصطفى ماء العينين، عن «اللجنة الدولية لاحترام وتطبيق الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب» (CIRAC)، قضية أحمد الخليل، المدافع الصحراوي عن حقوق الإنسان المختفي منذ 2009 بعد أن تم اختطافه في تندوف، معتبرا أن هذه الجريمة تهدف إلى إسكات الأصوات المعارضة.

وفي السياق ذاته، استنكرت سعداني ماء العينين، التي كانت ضحية للترحيل القسري إلى كوبا خلال طفولتها، أعمال الترهيب والتعذيب والمراقبة المشددة والحصار الإعلامي الذي يفرضه «البوليساريو» لمنع أي كشف عن الانتهاكات في المخيمات.

من جانبه، قدم المحامي مانويل نافارو بينالوزا، شهادة حول العنف الجنسي الذي تعرضت له موكلته خديجتو محمد، ضحية اغتصاب وحشي نسب إلى زعيم الانفصاليين إبراهيم غالي، معبرا عن أسفه لغياب أي آليات لإنصاف الضحايا ولثقافة الإفلات من العقاب السائدة داخل المخيمات. ووصف الأسير الصحراوي السابق، محمود كنتي بويه، بدوره، المخيمات بأنها «سجن مفتوح»، مستشهدا بحالات من التعذيب المنهج والاعتقالات التعسفية والاختفاءات القسرية، مستعرضا أكثر من ثلاثين حالة إعدام خارج نطاق القانون لشباب صحراويين حاولوا الفرار من المخيمات. كما حذر شيخة مربيه ربو، عن منظمة «شبكة الوحدة من أجل التنمية الموريتانية»، من انهيار الحريات الأساسية داخل المخيمات، مشيرا إلى القيود المفروضة على حرية التنقل والتعبير والتجمع. أما الفاضل بريكة، المعتقل السابق في سجون «البوليساريو»، فقد اتهم قيادة الانفصاليين باستخدام الجوع والحرمان من المواد الأساسية كوسيلة للعقاب الجماعي ضد كل من يجرؤ على معارضة النظام القائم، كما ندد بتحويل المساعدات الإنسانية نحو جماعات مسلحة تنشط في منطقة الساحل. كما سلط متدخلون آخرون الضوء على استغلال الأطفال الصحراويين في أغراض الدعاية السياسية، عبر البرنامج المعروف باسم «عطل في سلام».

من جهته، استنكر سعيد أشمير، عن المنظمة الحقوقية غير الحكومية «أفريكا كولتشر إنترناشيونال هيومان رايتس» (ACI)، استخدام هذا البرنامج كأداة للابتزاز، مستشهدا بقضية الشابة النهى محمد يحضيه، التي حرمت من الالتحاق بوالدتها المريضة بشدة في فرنسا، عقب استبعادها تعسفيا من قائمة المستفيدين. من جهتها، أعربت فاطمة الزهراء الزهيري، عن منظمة «النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية» غير الحكومية، عن قلقها إزاء الفقر المزمن السائد في مخيمات تندوف، مسلطة الضوء على هشاشة البنية التحتية الصحية والتعليمية، والاعتماد الكلي على المساعدات الإنسانية، فضلا عن انعدام الآفاق الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وذكرت بأن 74 لاجئا فقط استفادوا من خدمات تصفية الدم (غسيل الكلى) سنة 2024، فيما لم يتمكن أقل من نصف الأطفال من بلوغ مستويات التعلم المطلوبة، وفقا لتقارير اليونيسف. ودعا المتدخلون، على وجه الخصوص، مجلس حقوق الإنسان إلى الاعتراف بالهشاشة التي يعاني منها المدافعون الصحراويون عن حقوق الإنسان في المخيمات، والعمل على تفعيل آليات حماية خاصة، وإجراء إحصاء مستقل وعاجل في المخيمات، مع ضمان حرية وصول المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة إلى السكان المحتجزين.

القمة الإفريقية الثانية حول المناخ.. الإعلان الختامي يشيد بالمبادرات المناخية المغربية

أشادت القمة الإفريقية الثانية حول المناخ، التي انعقدت من 8 إلى 10 شتنبر بأديس أبابا، بالمبادرات المناخية التي أطلقها المغرب. وأبرز رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، في الإعلان الختامي، الذي توج أشغال هذه القمة، رجاحة اللجان الإفريقية المعنية بالمناخ، والتي تم إطلاقها بمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، خلال مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين في مراكش سنة 2016 (كوب 22).

وذكروا بالدور الهيكلي للجان المناخ في حوض الكونغو، والساحل والدول الجزرية الإفريقية، مهيبين بالمجتمع الدولي أن يقدم دعما متزايدا ومستداما بغرض «تسريع وتوسيع أجرأة المبادرات المناخية الإفريقية، ومن ضمنها اللجان الثلاث التي تم إطلاقها خلال مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين»، وفقا للقرار رقم 855 الصادر عن قمة الاتحاد الإفريقي في فبراير 2023.

كما ثمنت القمة التقدم المحرز في إطار المبادرة الإفريقية للتكيف والمبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة، وكذا مبادرة تكيف الفلاحة الإفريقية، التي أطلقت أيضا خلال مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين (كوب 22) بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي تهدف إلى تحقيق صمود الفلاحة الإفريقية للتكيف مع آثار تغير المناخ، مع التركيز على التدبير المستدام للأراضي، والولوج إلى مياه الري، واعتماد تكنولوجيات فلاحية ملائمة.

والتأم في القمة الإفريقية حول المناخ كبار المسؤولين الأفارقة والدوليين، إضافة إلى فاعلين مؤسساتيين وماليين، والمجتمع المدني المعنيين بمكافحة تغير المناخ. وشارك المغرب في هذه القمة بوفد ترأسه السفير الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، محمد عروشي.

الروابط الأطلسية محور الدورة الأربعين لمنتدى كرانس مونتانا المنعقد بالرباط من 1 إلى 4 أكتوبر

ستنكب الدورة الأربعون لمنتدى كرانس مونتانا، التي ستنعقد من فاتح إلى 4 أكتوبر بالرباط، على مقاربة الروابط الأطلسية في أفق إنشاء فضاء جديد للتعاون والسلام، وجمع ضفتي المحيط الأطلسي، وتعزيز بروز واندماج إفريقيا على المستوى العالمي.

وتصادف هذه الدورة الذكرى الأربعين للمنتدى، وستجمع رؤساء دول ووزراء وبرلمانيين ومسؤولين دوليين رفيعي المستوى، إلى جانب رؤساء شركات وفاعلين من المجتمع المدني، حول رؤية مشتركة تهدف إلى تعزيز بروز إفريقيا، وإرساء تعاون أطلسي جديد، ودعم الاندماج العالمي.

وفي كلمته خلال مؤتمر صحفي خصص لتقديم هذا الحدث، أعلن الرئيس المؤسس لكرانس مونتانا، جان بول كارترون، أن هذا المنتدى يعد الثاني ضمن سلسلة لقاءات يخصصها كرانس مونتانا لرؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس الرامية إلى جعل المنطقة الأطلسية منصة لتحالف إقليمي للسلام، متكامل ومتضامن ومستدام.

وأشار إلى أن المنتدى يطمح لريادة الابتكار والتعاون الإقليمي، على نحو يشمل جميع مناطق الواجهات الأطلسية، مع تركيز خاص على مستقبل إفريقيا ودولها الـ16 غير الساحلية، مؤكدا أيضا على أهمية إشراك الجماعات الترابية، ولا سيما الجهات، في المبادرات الرامية إلى تعزيز تعاون مثمر في مختلف المجالات.

وقال إن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي ضيف الشرف في هذا الموعد، حيث سيتم تمثيلها على أعلى مستوى، مضيفا أنه سيتم تخصيص جلسة خاصة لهذا البلد تحت شعار «جمهورية الكونغو الديمقراطية 2030: المناجم والطاقة والتصنيع والسيادة الاقتصادية».

وإلى جانب كارترون، ستتميز الجلسة الافتتاحية بمشاركة شخصيات وازنة، منها وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ليلى بنعلي، وصاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي حاكم الفجيرة (الإمارات العربية المتحدة)، والرئيس النيجيري الأسبق أولوسيغون أوباسانجو، ونائب الوزير الأول للكونغو الديمقراطية دانييل موكوكو ساميا، ووزير التعاون الدولي وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالكونغو، ووزير الشؤون الخارجية لأنتيغوا وبربودا، بول شيت غرين.

كما ستكون الإمارات العربية المتحدة، حيث يطور المنتدى اليوم أنشطة مهمة، حاضرة من خلال شركاء محتملين، من بينهم صناديق استثمارية.

ويتضمن برنامج هذا اللقاء نقاشات حول عدة محاور، أبرزها «ربط إفريقيا بإفريقيا»، «الربط الرقمي لإفريقيا»، «الأمن الغذائي والسيادة الغذائية»، «النقل بين القارات وداخل القارات»، «الطاقة، الانتقال والربط».

بنسعيد: المشروع استند على خلاصات عمل اللجنة المؤقتة وجاء بعد مشاورات موسعة مع الهيئات المهنية

الحكومة تتجاوب مع طلب المجلس الاقتصادي بخصوص مشروع قانون المجلس الوطني للصحافة

حميد السموني

أثار مشروع قانون إعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة نقاشا واسعا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، التجأفيه مجلس النواب إلى طلب رأي استشاري من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مضامينه.

وفي جلسة استماع عقدت، أول أمس الأربعاء، استعرض محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل، مضامين المشروع أمام لجنة الإعلام والمعرفة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أوضح فيه طرق إعداد مشروع قانون المجلس الوطني للصحافة، وما استند عليه من خلاصات عمل اللجنة المؤقتة لتسيير قطاع الصحافة والنشر، المحدثة بموجب القانون رقم 15.23، والتي سلمت تقريرها للحكومة في 5 يوليوز 2023.

وأبرز الوزير أن إنجاز هذا التقرير جاء وفق مقاربة تشاركية ونتيجة مشاورات موسعة مع سبع هيئات مهنية تمثل الصحافيين والناشرين، إضافة إلى تقارير قطاعية سابقة وتجارب دولية اعتمدت في الغالب على آلية الانتداب لتشكيل مجالس الصحافة.

وأوضح بنسعيد أن توجه الحكومة لإخراج هذا المشروع يشكل استجابة لحاجة موضوعية وملحة، تتوزع على ثلاثة مستويات مترابطة، منها المستوى المؤسساتي الضامن لاستمرارية المجلس وتفادي الفراغ القانوني، والمستوى الوظيفي لتعزيز صلاحيات المجلس وتوضيح مهامه بما يكفل نجاعة أكبر في ضبط المهنة وتسوية النزاعات، والمستوى المهني لتقوية تمثيلية الصحافيين والناشرين ومواكبة التحولات التي يشهدها المشهد الإعلامي بما يضمن التعددية وجودة الممارسة. مبرزا مضامين الإصلاح، حيث أوضح الوزير أن المشروع أحدث لجنة خاصة يرأسها قاضي لتفادي أي فراغ مؤسساتي، على أن تنتهي مهامها بمجرد الإعلان عن نتائج انتخاب ممثلي الصحافيين وانتداب ممثلي الناشرين. كما نص المشروع على تقليص عدد أعضاء المجلس من 21 إلى 19 عضوا، موزعين بين 7 صحافيين مهنيين، و9 ناشرين، و3 ممثلين عن المؤسسات والهيئات.

ولضبط الجوانب الإجرائية لانتخاب وانتداب أعضاء المجلس، أوضح الوزير أن المشروع نص على إحداث لجنة إشراف من داخل الجمعية العامة للفصل في النزاعات، إلى جانب لجنة مؤقتة لتسيير شؤون القطاع برئاسة قاضي ينتدبه المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تتولى الإشراف على الانتخابات والإعلان عن نتائجها النهائية.

وأثارت مضامين مشروع قانون إعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة انتقادات واسعة بالبرلمان ووسط الهيئات المهنية، إذ اعتبر بعضهم أن هذا المشروع جاء بمقتضيات «تمس باستقلالية المهنة وتضعف فعالية التنظيم الذاتي للصحافة». ومنهم من يعترض على تغيير آلية انتخاب أعضاء المجلس، معتبرين ذلك بأنه «يقلل من استقلالية المؤسسة ويخل بتمثيلية الصحافيين، في تناقض مع فلسفة التنظيم الذاتي المنصوص عليها في الدستور». كما رفض بعض الناشرين اعتماد رقم معاملات المقاولة الصحفية شرطا لانتداب الناشرين، بدعوى أنه يقصي المؤسسات الإعلامية الصغيرة والمتوسطة ويضعف التعددية داخل المشهد الصحفي. كما اعترضوا على منح المجلس الوطني للصحافة صلاحية توقيف الصحف عن الصدور بدل القضاء، وهو ما اعتبرته فرق المعارضة بمجلس النواب وعدد من الهيئات الحقوقية «تراجعا خطيرا» عن مبدأ الفصل بين السلطات و«خرقا» للضمانات الدستورية المكفولة لحرية الصحافة.

بوريطة: التصريحات بشأن احتلال قطاع غزة وترحيل الفلسطينيين منه خطيرة ومرفوضة ويجب التعامل معها بحزم وبالصرامة الضرورية

أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، أمس الخميس بالرباط، أن المغرب يعتبر التصريحات بشأن احتلال قطاع غزة وترحيل الفلسطينيين منه «خطيرة ومرفوضة ويجب التعامل معها بحزم وبالصرامة الضرورية»، مبرزا أن «خطورتها تمس المدنيين في غزة وتمس أيضا استقرار البلدان المجاورة، وكذلك استقرار المنطقة».

وشدد بوريطة، في تصريح للصحافة عقب «خلوة رفيعة المستوى حول مستقبل العلاقات الأورو-متوسطية»، على أن «موقف المملكة المغربية بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، واضح وهو التنديد بشكل قوي والرفض المطلق لهذه التصريحات المستفزة»، معتبرا أن الأمر لا يتعلق فقط بخرق للقانون الدولي أو القانون الدولي الإنساني، بل يمس أسس الاستقرار وبالتأكيد يمس استقرار الدول المجاورة.

وأوضح أن المغرب يعتبر، أيضا، أن هذه التصريحات «يجب أن تقاس خطورتها بالنظر إلى ما تمثله بالنسبة لمجهود عقود في إطار حل الدولتين، واليوم الهدف هو القضاء على هذا الأفق بشكل كبير»، محذرا من أن الممارسات التي تتم في القدس والتهديدات والاقتحامات ستزيد من تحويل مشكل سياسي إلى مشكل ديني، «لأن للقدس رمزيتها باعتبارها مكانا للتعايش، ولأن المس بها اليوم هو مس أو دفع نحو عناصر الكراهية والتطرف التي لا يمكن لأحد أن يتنبأ بعواقبها».

وبخصوص الاعتداءات التي طالت كلا من سوريا وقطر، أكد الوزير أن المغرب، بتعليمات من جلالة الملك، أصدر بيانا للتنديد بهذه الاعتداءات والتعبير عن التضامن مع قطر في ما يمس سيادتها وطمأنينة شعبها، مشيرا إلى أن المغرب أيد عقد قمة عربية استثنائية بعد هذه الاعتداءات غير المقبولة.

ولفت بوريطة إلى أن المغرب، بقيادة جلالة الملك رئيس لجنة القدس، يؤكد في جميع اللقاءات أن هذه الأمور غير مقبولة ويجب إيقافها واستعمال كل الأدوات التي يملكها المجتمع الدولي للتعامل مع هذا الخرق للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، معتبرا أن عملية التجويع واستهداف الصحافيين والأبرياء والمدنيين العزل تسائل الضمير الإنساني قبل أن تسائل القانون الدولي.

وشدد على أن المملكة «مع التنديد والرفض التام والتعبئة، سواء في إطار الجامعة العربية أو منظمة التعاون الإسلامي أو في إطار المنظمات الدولية الإقليمية»، مؤكدا أن السلام يجب أن يبقى خيارا استراتيجيا، وبأن حل الدولتين يبقى هو الأفق الوحيد الممكن لحل القضية الفلسطينية من خلال إقامة دولة فلسطينية على حدود يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وتابع، في هذا الصدد، أنه «بدون دولة فلسطينية لا يمكن أن يتحقق الاستقرار في المنطقة، وكل الإجراءات والتدابير التي تصب عكس هذا الاتجاه لا تزيد إلا في خلق التوتر والكراهية والتطرف»، مشددا على أن المغرب يعتقد أن السلام هو الخيار الاستراتيجي، وأن المفاوضات هي الإطار، وأن حل الدولتين هو الأفق، وأن الدولة الفلسطينية هي الشرط الأساسي لإقامة سلام دائم في الشرق الأوسط.

وخلص إلى أن الوضع في غزة بلغ مستوى يسائل ليس فقط القانون الدولي أو القانون الدولي الإنساني، بل الضمير الإنساني، والمؤسسات الدولية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

انتخاب تاريخي يعزز حضور المغرب في قيادة الاقتصاد الأزرق الإفريقي

من الدارالبيضاء إلى دوالا.. أسماء بنسليمان أول مغربية تتولى منصب الكاتبة العامة القارية لـ WIMAFRICA

انعقدت أشغال المؤتمر القاري والجمع العام الانتخابي لمنظمة WIMAFRICA – نساء إفريقيا في القطاع البحري، بمدينة دوالا بالكاميرون، تحت شعار «الاقتصاد الأزرق المستدام: التحديات والفرص أمام النساء في المهن البحرية بإفريقيا».

وفي ختام هذه الأشغال، تم انتخاب أسماء بنسليمان (المغرب) في منصب الكاتبة العامة القارية، وكذا النائبة الأولى لرئيسة المنظمة، لولاية تمتد من 2025 إلى 2028.

ويعكس هذا الانتخاب اعترافا بالالتزام الثابت لصالح تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الفاعلة في قطاعات الاقتصاد الأزرق بالقارة الإفريقية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها بلد من شمال إفريقيا إلى هذا المستوى من المسؤولية داخل المنظمة، التي أنشئت سنة 2015 بدعم من الاتحاد الإفريقي، ووفق قوانين المنظمة ستسند للمغرب، بعد هذه الولاية الرئاسة القارية للفترة الممتدة من 2028 إلى 2031، مسجلا بذلك مرحلة تاريخية في تعزيز التمثيلية الإقليمية.

وقد تميزت أسماء بنسليمان بانخراطها الفاعل في مجال الحكامة البحرية والمينائية على المستويين الوطني والإفريقي، وبقدرتها على توحيد الفاعلين والدفاع عن مصالح النساء العاملات في القطاع البحري والمينائي.

وتؤكد منظمة WIMAFRICA، تحت هذه القيادة الجديدة، عزمها على مواصلة تنفيذ مبادرات عملية في مجالات التكوين، والتأطير، وريادة الأعمال، وكذا تعزيز المرافعة لصالح تمثيلية أفضل للنساء داخل هيئات صنع القرار المرتبطة بالاقتصاد الأزرق.

مسار استثنائي

ولدت أسماء بنسليمان بالدارالبيضاء، وتعد شخصية مهنية بارزة راكمت أزيد من 25 سنة من الخبرة في مجالات العلاقات مع الزبناء، والعمليات المينائية بشركة MARSA Maroc فرع طنجة المتوسط، بميناء الدارالبيضاء. وهي حاصلة على عدة شهادات: الماستر في تدبير المشاريع، والدراسات الدبلوماسية، والتواصل السياسي والعمومي، والشراء واللوجيستيك الشامل. وهي بصدد الإعداد لنيل الدكتوراه في العلاقات الدولية المتخصصة في الدبلوماسية العمومية والقوة الناعمة.

على المستوى الجمعوي، تعتبر بنسليمان الرئيسة المؤسسة لفرع WIMA Morocco، وعضوا مؤسسا لكل من WISTA Morocco وجمعية أطفال المغرب، إلى جانب المركز المغربي للدبلوماسية MOROCCAN PUBLIC DIPLOMACY CENTER، كما تضطلع بمهام واسعة بالغرفة الدولية للشباب(JCI) ، وكانت أول مغربية تنضم إلى المجلس التنفيذي لهذه المنظمة، حيث شغلت منصب نائبة الرئيسة على الصعيد العالمي المكلفة بـ 8 بلدان إفريقية.

إن انتخابها اليوم في منصب الكاتبة العامة القارية والنائبة الأولى لرئيسة منظمة WIMAFRICA، يمثل اعترافا بمسارها المتميز، ويجسد التزام المنظمة بمواصلة جهودها في خدمة الاقتصاد الأزرق وتعزيز مشاركة النساء في القطاعات البحرية والمينائية، وترسيخ مبادئ الإدماج والإنصاف.

عتبر منظمة Women in Mari-time Africa (WIMAFRICA منظمة إفريقية جامعة، تأسست تحت إشراف الاتحاد الإفريقي، بهدف النهوض بتمكين النساء في القطاعات البحرية والمينائية، والمساهمة في تنويع وتطوير اقتصاد أزرق مدمج ومستدام.

وزير الشباب والثقافة والتواصل قال إن أزمة الصحافة بالمغرب ذات طبيعة اقتصادية وحرية التعبير ثابتة ومكفولة

بنسعيد: المغرب مقبل على تحول سياسي واقتصادي واجتماعي يستدعي تعزيز الثقة في المؤسسات وتسريع وتيرة الإصلاح

حميد السموني

اعتبر محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل، في حوار خلال حلوله ضيفا على برنامج «الخبر في الواجهة» Info1 en Face، الذي تبثه مجموعة «لوماتان»، أن المغرب يجتاز مرحلة دقيقة من التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تفرض على الحكومة تثمين مناخ الاستثمار والنهوض بالتشغيل وباقي القضايا الاجتماعية في جو مطبوع بحرية التعبير.

في هذا الحوار يتحدث الوزير عن أولويات المرحلة، مشددا على امتلاك المغرب لمقومات تؤهله كي يصبح قوة إقليمية، بشرط ترسيخ الثقة في المؤسسات والانخراط الجماعي في تنزيل كلفة الأوراش الاستراتيجية للمملكة. كما تناول الحوار واقع الصحافة والإعلام، وحدود حرية التعبير، ومستقبل الصحافة في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، مؤكدا على أن «دور المسؤولين الحكوميين يقتصر على تنفيذ الرؤية الملكية الاستراتيجية».

انطلاقا من المؤشرات الاقتصادية، كيف تقيمون الوضع الحالي؟ وهل ترون أن الآفاق واعدة فعلا أم أن الأمر يتعلق بدينامية ظرفية فقط؟

سأكون صريحا، حتى وإن كانت المؤشرات الماكرو اقتصادية إيجابية نسبيا، لأقول إن واقع الحياة اليومية للمواطن يكشف عن معاناة حقيقية بسبب ارتفاع الأسعار، وعدم استيعاب سوق الشغل لكل الطاقات، وهذا ينعكس على شعور الناس بأن الإصلاحات بعيدة عن واقعهم. وما نحتاجه اليوم هو تحويل الدينامية الاقتصادية إلى فرص تشغيل حقيقية وملموسة، وهذا يتطلب جهدا جماعيا ومتكاملا، والحكومة تعمل في هذا الاتجاه عبر برامج متعددة تشمل التكوين المهني، وتطوير التعليم الجامعي، وتحفيز المبادرات عبر دور الشباب والمنصات الرقمية التي تواكب حاجيات الشباب المغربي.

نعم، هناك سياسات عمومية حققت نتائج ويجب دعمها وتطويرها، وهناك أيضا سياسات لم تعد مناسبة ويجب مراجعتها بشجاعة. والمطلوب الآن هو تسريع وتيرة الإنجاز، ومواكبة التقييم المرحلي عبر نقاش وطني يتزامن مع مناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026.

هناك انتقادات تقول إن الحكومة تركب على المشاريع الملكية وتحاول نسب الإنجازات لنفسها سياسيا. ما ردكم؟

هذا كلام غير دقيق، لأن المشاريع الملكية الكبرى هي مشاريع دولة ومجتمع، ولا تخص حكومة بعينها. وجلالة الملك يحدد الرؤية الاستراتيجية الشاملة، ودور الحكومة هو التنفيذ، والتتبع، وضمان الانخراط المؤسساتي الفعّال. ونحن لا ندّعي ما تفضلت به، بل نحرص على التنزيل السليم والمواكبة القانونية والمؤسساتية لجميع الأوراش الاستراتيجية الكبرى التي يرعاها جلالة الملك، والحكومة اليوم ليست في موقع الاستعراض، بل في موقع الفعل والمساءلة أمام الشعب.

رغم البرامج الحكومية، ما تزال البطالة، خاصة بين الشباب وحاملي الشهادات، تؤرق الرأي العام. ما الذي تحقق؟

صحيح، البطالة تشكل تحديا حقيقيا، لذلك أطلقت الحكومة برامج كبرى مثل «فرصة» و«أوراش» و«إدماج»، هذه البرامج مكنت الآلاف من الشباب من الحصول على فرص شغل أو تمويل مشاريعهم الخاصة.

لكن التحدي الأكبر هو التكوين الملائم لسوق الشغل، ونحن اليوم في حاجة إلى كفاءات في مجالات الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والصناعة، وليس فقط في التخصصات التقليدية.

ولهذا ركزنا جهودنا على تطوير منظومة التكوين المهني، وإعادة هيكلة التعليم العالي، وتحفيز شراكات مع القطاع الخاص.

هناك من يعتبر أن هذه البرامج تظل محدودة التأثير، وأن الأرقام الرسمية تبقى نظرية. كيف تردون؟

أتفهم هذا الانطباع، لكن دعونا نكون واقعيين، إن الإصلاحات لا تُؤتي ثمارها في يوم وليلة، ويجب التحلي بالصبر.

والمهم هو أن هناك إرادة سياسية صادقة، وهناك نتائج أولية، وهناك استعداد لتقييم البرامج وتعديلها إن اقتضى الأمر. والحكومة لا تبيع الوهم، ولا تقدم وعودا فارغة، نحن نعلن النتائج، ونتحمل المسؤولية، ونعترف بالتحديات. هذا هو السبيل لبناء الثقة مع المواطنين.

كيف تنظرون إلى الدخول السياسي الحالي؟ وهل تشاركون الرأي الذي يقول بوجود أزمة ثقة بين المواطن والمؤسسات؟

هناك واقع جديد يفرض خطابا جديدا. نحن خرجنا من أزمة صحية واقتصادية عالمية،

وندخل الآن مرحلة إعادة بناء. والمواطن المغربي يريد الوضوح والصدق والنتائج الملموسة، وليس فقط الخطابات.

وأقول لك، نعم هناك أزمة الثقة، لكنها ليست قدرا محتوما. ويمكن تجاوزها بالتحلي بالشفافية وبالتواصل الصادق مع المغاربة، لأن المواطن يعيش الفرق في حياته اليومية. إن الثقة تبنى بالأفعال وليس بالأقوال.

هل تعتقدون أن النخب السياسية الحالية قادرة على مواكبة متطلبات المرحلة؟

النخب تُفرزها الانتخابات، والشعب هو من يمنح الثقة ويسحبها. من جانبي، أعتقد أن المسؤولية تفرض علينا أن نكون في مستوى تطلعات المواطنين. إذا نجحنا، سيجدد الناس الثقة، وإذا فشلنا، فهناك تداول ديمقراطي طبيعي على سلطة تدبير الشؤون العامة.

هل تظل مشاريع البنية التحتية متركزة في بعض الجهات الكبرى؟ أم أن هناك تصورا لتوزيع عادل للاستثمار؟

طبعا هناك توجه استراتيجي نحو العدالة المجالية، ولدينا مشاريع كبرى تشمل مختلف الجهات، في مقدمتها تقوية البنية التحتية، خصوصا الموانئ، وتوسيع شبكة الطرق والسكك الحديدية، حيث أن هذه المشاريع هي التي ستمكن من إقلاع اقتصادي شامل. وهدفنا أن يشعر كل مواطن، في أي جهة كان، أنه معني بالتنمية ومشارك فيها.

ما الرسالة التي توجهونها للمغاربة في بداية هذه المرحلة الجديدة؟

رسالتي بسيطة، وهي كالتالي: إن المغرب لديه كل المؤهلات ليكون قوة اقتصادية إقليمية، لكنه يحتاج إلى تلاحم حقيقي بين الدولة والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ولا تنمية من دون إصلاح، ولا إصلاح من دون صبر وثقة. نعم أمامنا تحديات كبرى، لكننا قادرون على تجاوزها بالعمل الجاد والمشاركة الجماعية.

ما تقييمكم لوضع الصحافة في المغرب اليوم؟

واقع الصحافة يواجه صعوبات متزايدة، ومن الضروري دعم الصحافيين، لا فقط بالمواقف، بل أيضا بتحسين البيئة المهنية.

بصفتكم وزيرا لقطاع الشباب والثقافة والتواصل، هل ترون أن حرية التعبير شهدت تضييقا؟

لم ولن أتدخل يوما في عمل الصحافيين، وهذا مبدأ ثابت، لأن حرية الصحافة مكفولة، ولا مجال لتقييدها سياسيا. قد تكون هناك ملاحظات تنظيمية أو إدارية، لكنها لا تمس جوهر الحرية.

يقال إن الأزمة الحقيقية للصحافة اليوم هي أزمة اقتصادية بالأساس، هل هذا صحيح؟

نعم، المقاولات الصحفية تعيش إشكالا اقتصاديا حقيقيا، حيث لدينا أكثر من ألف موقع إلكتروني، ومن الصعب أن تكون لكل هذه المنابر نماذج اقتصادية قابلة للاستمرار.

لذلك نشجع على الاندماج في مجموعات قوية، والتنسيق في ما بين المنابر الإعلامية للاستفادة من الدعم. دون نسيان الصحافة الجهوية التي لها دور مهم جدا، ويجب دعمها لأنها تساهم في مراقبة الشأن المحلي وترسيخ الشفافية.

هل الوزارة تمارس ضغوطا على الإعلام أو الصحافيين؟

طبعا لا، الوزارة لا تتدخل في حرية الإعلام. وما يحدث من انتقادات أو جدل، غالبا ما يكون في سياق تنظيمي، وليس نتيجة تدخل سياسي مباشر.

كيف تنظرون إلى التحديات التي تواجه حرية التعبير في المغرب؟

التحديات اليوم اقتصادية أكثر منها سياسية، والصحافة تحتاج إلى موارد وتكوين في المجالات الحديثة للصحافة، كما تحتاج إلى استقلال مالي.

ونحن نؤمن بأن الصحافة القوية والموضوعية تعزز الديمقراطية وتحمي المؤسسات، ونسعى جاهدين لضمان بيئة سليمة لها.

ما رأيكم في ما يثار من تعبيرات تدخل في مجال الدين والسياسة ؟

في المغرب، الإسلام هو دين الدولة، لكن الشأن الديني مفصول عن السياسة، ولا يجوز توظيف الدين في السياسة، وكل مواطن حر في ممارسة شعائره مع الحفاظ على الطابع الروحي للمملكة ودون الخلط بين الدين والسياسة.

هناك جدل حول بعض الأحكام القضائية، مثل الحكم على ناشطين حقوقيين. ما موقفكم؟

لدينا قضاء مستقل، ونحترم قراراته. وأنا بصفتي وزيرا في هذه الحكومة لا يمكنني التعليق على أحكام قضائية، وهذا مبدأ دستوري.

ما هو دوركم داخل حزب الأصالة والمعاصرة؟

أنا عضو الأمانة العامة للحزب، وقيادي منذ تأسيس حزب الأصالة والمعاصرة، وأشرف على قطاع الشباب.

وأحرص على التوازن بين العمل الحكومي والمسؤولية الحزبية، وأساهم في التنسيق بين البرامج والمبادرات.